

بقية الحقوق ويقاس على ما ذكر في الخبرين مما مر ولان
 التي تقدم باحتجاجه بوجه الفلاس فكذا الميت بلا ولي
 وليست من مجموع كلام المص موقوفة بغير غير الناس
 من الزوجه ولو موصى به على الزوجه الغني وكالزوجه هـ
 خاد منها والوصية والباقي الحامد في سائر ما في اي دين
 مطلقا عما يتعلق باعيانها بل كالتعلق بالذمة فقط
 وذلك لكونه كان حقا واجبا على الميت بخلاف الوصية
 وانما قدمت عليه ذكره في قوله تعالى ما بعد وصية يوصي
 بها او دين لما قالوا لصاحب الكفاي لكونها مشابهة للميراث
 في الاخذ بلا عوض وساقفة على الوصية والذين نفوسهم
 مطمئنة بادائه فقد استعمله بعنا على وجوب
 اجازتها وحيا على المسارعة اليه ولذا اتى بالوصية
 بين يدي الوصية عليهم وليفيد تاخير الاربعة
 اهدى لها فنفذ تاخير عنهما بمقتضى الاولى فوصية
 وهي لغة الا يقال من وصي الشيخ او صله لان الوصي
 او صلح خير دنياه بخبر عقباة وسرهما تبرع بحق مضاف
 لما بعد الموت ولو تقدر اليس تدبر او لا تلتحق بحق
 بصفة وان التحق بها كما كالتمتع المخير من ضرب الموت
 او ما الحق به من ثلث باق من التركة بعد الحقوق الثلثة
 او بعضها انما كانت اولها حالها لغير وارث بغير
 او تقصيب وهو المعبر عنه عند كثير بالاهني من
 غير توقف على اجازة الوصية وخروج بذلك الوصية

بما زاد

والصحة كقولهم
 ولا يورث الوصية
 ولو كان الوصية
 ولو كان الوصية

الميت الموصى به في الوصية

وهو لغة الانفاضة
 وسرعة الانفاضة
 لما سرعه الذي نقل من
 الاحكام ٣